في ظل استمرار شح الامدادات وإنهاء الإعفاءات الأمريكية من العقوبات المفروضة على إيران

البنك الوطني : أسعار النفط تقفز إلى أعلى مستوياتها منذ 6 أشهر

سجلت اسعار النفط في شهر ابريل الماضي مكاسب للشهر الرابع على التوالي، حيث ارتفعت إلى أعلى مستوياتها منذ 6 اشهر في ظل استمرار شح الامدادات وانخفاض إدارة الرئيس ترامب مؤخرا قرارا بإنهاء الإعفاءات الأمريكية من العقوبات المفروضة على إيران. وانعكس اثر ذلك على المؤشرين الرئيسيين لأسعار النفط الخام، حيث ارتفع سعر مزيج خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط إلى 74.6 دولار و66.3 دولار للبرميل على التوالي في 23 ابريل، مقابل المستويات المسجلة في أواخر أكتوبر 2018، على الرغم من تراجعهما قليلاً منذ ذلك الحين في ظل المحاولات الأمريكية للضغط على السعودية والأوبك لضخ المزيد من النفط الخام لتعويض تراجع الإنتاج الإيراني. وارتفعت أسعار مختلف انواع النفط ما بين 31 و37% منذ بداية العام 2019 وحتى الآن، فيما يعد من افضل معدلات النمو التي يستهل بها النفط تداولات العام منذ سنوات.

ويواصل المضاربون والمستثمرون الاحتفاظ برؤية إيجابية بشأن آفاق نمو أسعار النفط، فعلى صعيد أسواق العقود الآجلة، أقبلت صناديق التحوط على زيادة شراء العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط، مما زاد من رهانات المضاربين بشأن ارتفاع أسعار النفط (صافي الفروقات)، لأجل سبعة وتسعة أسابيع على التوالي، في الأسبوع المنتهي في 23 ابريل، وبالنسبة لخام غرب تكساس الوسيط، تعد تلك أطول فترة نمو متواصل منذ 13 عاما.

وفي الوقت الذي يمكن أن تعزى فيه الأوضاع المتشددة للسوق إلى خفض إنتاج النفط من قبل السعودية والأوبك وحلفائها، حيث بلغ معدل الالتزام العام 125% خلال الأسابيع الأخيرة، استفادت أسعار النفط ايضا من تزايد المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بحالات قطع الإنتاج سواء كانت فعلية أو مرتقبة، والتي شملت ليبيا، نتيجة هجوم قوات اللواء حفتر على العاصمة طرابلس، وأيضا الأزمة المستمرة في فنزويلا حيث يحاول زعيم المعارضة خوان غوايدو إجبار الرئيس مادورو التخلي عن السلطة في ظل ظروف انخفاض إنتاج النفط وتصاعد الاضطرابات المدنية، بالاضافة إلى نقص في موارد الطاقة والمواد الغذائية. وتشير أحدث بيانات الأوبك (مصدر ثانوي) إلى أن إنتاج الخام الفنزويلي تراجع إلى 732.000 برميل يوميا في مارس، أي بانخفاض 50% على أساس سنوي وهو أدنى مستوياته منذ 75 عاما.

وعلى الرغم من وصفها على أنها اللحظة الجيوسياسية الرئيسية في النصف الأول من العام، إلا أن الأسواق تعاملت بهدوء اتجاه وقف الإعفاءات الأمريكية للعقوبات المفروضة على إيران لمدة 180 يوما، والتي دخلت حيز التنفيذ في 2 مايو، حيث ارتفع سعر مزيج خام برنت بنسبة 3% ليصل إلى 74 دولار للبرميل تقريبا خلال نفس الأسبوع، في ظل تحرك الرئيس ترامب للضغط على السعودية والإمارات والأوبك على نطاق أوسع لزيادة الإنتاج، لمنع الأسعار من الارتفاع. إلا انه بعد أن أصدر الرئيس ترامب قراره المفاجئ بمنح إعفاءات مؤقتة لبعض الدول من أكبر مستوردي النفط الإيراني في وقت كانت فيه الإدارة الأمريكية عازمة على اتباع سياسة خفض صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر، فإنه على الأغلب لن تتقبل السعودية الضغوط الأمريكية هذه المرة، حيث أشار وزير الطاقة السعودي خالد الفالح مؤخرًا إلى إمكانية إقدام الأوبك وحلفائها على تمديد اتفاقية خفض الإنتاج إلى ما بعد يونيو وهو الموعد المقرر لانتهائها، وقد قامت السعودية، التي خفضت الإنتاج بأكثر من 500 ألف برميل يوميا بتقليص الإنتاج بمعدلات فاقت الحصص المقررة (إلى 9.79 مليون برميل يوميا في مارس بمعدل التزام بلغ 261%) في إطار عزمها القضاء على تخمة المخزون العالمي وتاسيس نظام متوازن لمنظومة العرض والطلب. هذا وتبدو أسعار النفط في النطاق 70 إلى 80 دولارًا للبرميل مرضية للمملكة.

كما يبدو أن احتمال مواصلة خفض الإمدادات الإيرانية لم يؤثر سلبا على الأسواق، حيث لم تستمر الأسعار في الارتفاع، وقد يعزى ذلك للعديد من الأسباب ، بما في ذلك الاعتقاد السائد بأن صادرات إيران من النفط الخام والمكثفات النفطية، والتي انخفضت بالفعل بشكل كبير (1.9- مليون برميل يوميا، أو بنسبة 67%- على أساس سنوي إلى 0.94 مليون برميل يوميا في أبريل) في ظل خفض عملائها لمشترياتهم قبيل فرض العقوبات لن تصل بالفعل إلى مستوى الصفر بسبب عمليات الشراء بكميات منخفضة من جانب عملائها بغرض تحدي العقوبات الأمريكية (عن طريق مقايضة النفط بالسلع، على سبيل المثال، ومن ثم مراوغة النظام المالي المعتمد على الدولار الأمريكي).

وتشير تقديراتنا إلى إمكانية تراجع الصادرات بواقع 200.000 الف برميل يوميا على أقصى تقدير. كما نثق أن الأسواق بتوافر كميات كافية من الفائض الاحتياطي العالمي ما بين السعودية والأوبك وروسيا بما يساهم في التخفيف من تزايد خسائر الإمدادات. ومن جهة أخرى، هناك النفط الصخري الأمريكي، والذي يواصل ارتفاعه المستمر. حيث بلغ الإنتاج رقما قياسيا وصل إلى 12.3 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 26 أبريل، بزيادة هائلة بلغت 1.7 مليون برميل يوميا (16%) في عام واحد.

تميل التقديرات الأولية لمخزونات النفط الخام والمنتجات النفطية التجارية من قبل منظمة الطاقة الدولية إلى تعزيز فرضية تقليص امدادات السوق، فمع حلول شهر فبراير، سجلت المستويات الشهرية للمخزونات (2.871 مليون برميل) مقابل متوسط الخمس سنوات – أحد المقاييس الرئيسية التي تستخدمها الأوبك وحلفائها لقياس زيادة المعروض النفطي في الأسواق – ثلاث تراجعات شهرية متتالية للتخطي هامشياً متوسط الخمس سنوات بواقع 16 مليون برميل فقط. وعلى الرغم من اعتبار الأوبك وحلفائها لهذا الوضع بانه يزال يمثل «تخمة» في الامدادات، إلا أن حجم مخزونات النفط اللازمة للتلبية الطلب على النفط (اساس تغطية الطلب على العقود الآجلة) بلغ أقل من متوسط الخمس سنوات (بمعدل 1.1 يوم)، وقد يعتبر السعوديون هذا تقدما، إلا أن المهمة ما زالت بعيدة كل البعد عن الاكتمال.

اما على صعيد الطلب العالمي على النفط، أبقت وكالة الطاقة الدولية على تقديرات نمو الطلب العالمي دون تغير عند مستوى 1.4 مليون برميل يوميا في العام 2019، فيما يعد تحسنا هامشيا مقارنة بأرقام العام الماضي البالغة 1.3 مليون برميل يوميا. ويأتي ذلك على الرغم من ضعف بيانات الطلب اكثر مما كان متوقعا من جانب الولايات المتحدة وكندا في الربع الأول من العام وعلى الرغم أيضا من خفض صندوق النقد الدولي توقعات نمو الاقتصاد العالمي في العام 2019 بنسبة 0.3% (إلى 3.3%) في تحديث أبريل. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يستمر الطلب القوي على النفط في العام 2019 من قبل الاقتصادات الرئيسية غير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل الصين والهند، بما يساهم في تعويض أي تراجع في مستويات الطلب من قبل الاقتصادات المتقدمة. وفي الصين، تم تعزيز الطلب من خلال التحفيز الحكومي، وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية. إلا أنه من المرجح أن يستفيد النمو العالمي على نطاق أوسع من امكانية اتخاذ السياسة النقدية الأمريكية لموقف أكثر تيسيرا، وهو ما يبدو أرجح الاحتمالات حاليا بعد امتناع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن رفع أسعار الفائدة في أول اجتماعين تم عقدهما في العام 2019، بينما تظل معدلات التضخم الأمريكي منخفضة.

ومن هذا المنطلق، يبدو أن خلفية النمو الاقتصادي القوي ستساهم في دعم أسعار النفط. وفي المرحلة الحالية، مع تقدم الأوبك وحلفائها وفقاً لاتفاقية خفض معدلات الإنتاج واحتمال حدوث المزيد من التراجع في إمدادات النفط من قبل كلا من إيران وفنزويلا على وجه الخصوص، يتحرك ميزان أسعار النفط هامشياً على نحو صعودي في الوقت الحالي.

رسم بياني يوضح أسعار النفط الخام

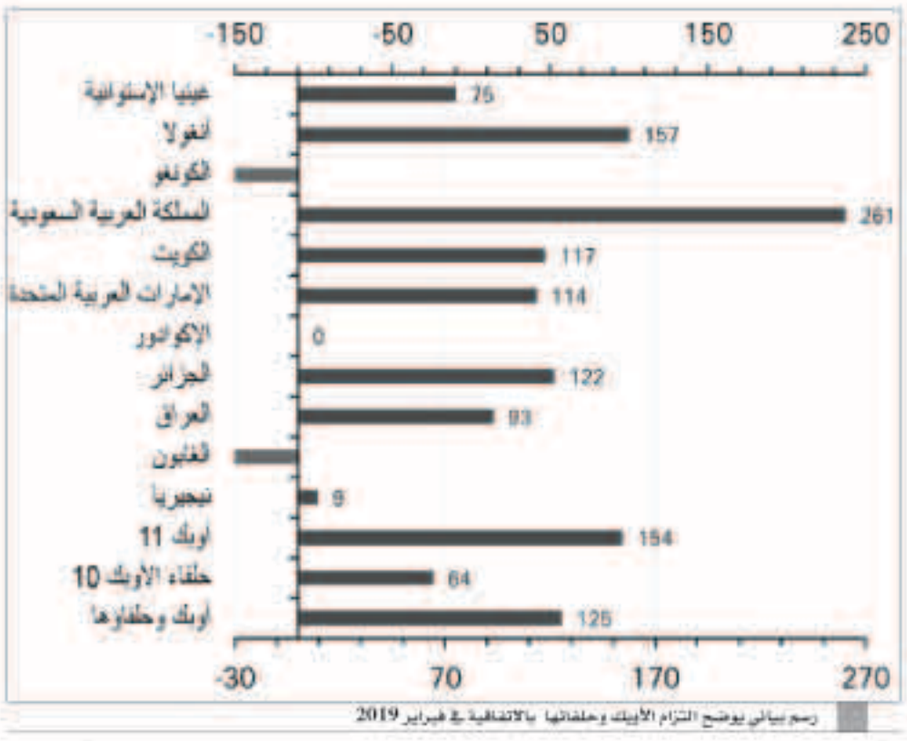

رسم بياني يوضح التزام الأوبك وحلفائها بالاتفاقية في فبراير 2019

رئيس «جي.بي.مورجان»: احتمالات توصل واشنطن وبكين لاتفاق تجاري تقارب 80 في المئة

جيمي ديمون

يرى الرئيس التنفيذي لبنك «جي.بي.مورجان» أن احتمالات توصل الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق تجاري تصل إلى نسبة 80 في المئة.

وقال جيمي ديمون في تصريحات لوكالة «بلومبرج» اليوم الأربعاء إن على الرغم من الزيادة في التوترات ما بين واشنطن وبكين بواسطة تغريدات الرئيس الأمريكي إلا أنه يرى أنه في النهاية سيكون هناك اتفاق.

وأضاف ديمون: «ومع ذلك فان النمو العالمي قد يتعرض لضرر في حالة تدهور المباحثات».

وفي مطلع الأسبوع الجاري هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بزيادة التعريفات الجمركية على واردات من الصين بقيمة 200 مليار دولار من 10 في المئة إلى 25 في المئة في يوم الجمعة.

وتابع رئيس «جي.بي.مورجان»: «في بعض الأوقات لم تبدو تغريداته على أنها سيئة..لا أعتقد أنهم سيتوصلون إلى اتفاق يوم الجمعة يبدو الأمر أنهم سيستغرق قليل من الوقت لكن أعتقد أن عليهم إبرام صفقة تجارية مناسبة».

وعلى الرغم أن جيمي ديمون يرى أن فرص التوصل لاتفاق لانزال قائمة إلا أنه يعتقد أن احتمالات حدوق شيء سيء تضاعفت حيث أنه يفضل عدم التوصل لاتفاق عن الوصول إلى اتفاق سيء.

ومن المقرر أن تجري الصين والولايات المتحدة جولة مباحثات تجارية في الأسبوع الجاري والتي من المقرر أن تقام في موعدها حتى بعد تعليقات ترامب.

وزير الطاقة السعودي: لا يوجد ما يدعو للقلق بشأن إمدادات النفط في السوق

قال وزير الطاقة السعودي في حديث لوكالة «سبوتنيك الروسية» نهاية أبريل: «إنه لا يوجد ما يدعو للقلق بشأن إمدادات النفط في السوق، خاصة وانه لا يوجد نقص فيها».

وأضاف خالد الفالح، إن أغلبية الدول الموقعة على اتفاق «أوبك+» ترغب في تمديده وانه لم يلمس أن أحدا منها يرغب في الخروج من هذا الاتفاق.

وتابع قائلا: «لن نتجاوز الحد الذي اتخذناه على عاتقنا في أوبك+ لتلبي الاحتياجات، كما تعلمون وحتى نهاية مايو، سنكون تحت هذه الحدود، بشكل كبير، واضح أن إنتاجنا اقل من 10 مليون برميل في اليوم، والتصدير اقل من 7 (مليون برميل) حتى نهاية مايو».

من جانبه قال وزير النفط الأذربيجاني امس الأربعاء، إن السعودية اكبر مُصدر للنفط في العالم، قدمت تطمينات بانها لن تتخذ اي قرارات احادية بشأن اتفاق النفط العالمي بين اوبك وحلفائها حتى يونيو.

واتفق تحالف أوبك، على خفض الإنتاج 1.2 مليون برميل يوميا لمدة ستة أشهر اعتبارا من اول يناير الماضي.

وسيجتمع التحالف في 25 و26 يونيو لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيُمدد الاتفاق.

وزير الطاقة السعودي خالد الفالح

وزيرة التخطيط: ارتفاع نمو الاقتصاد المصري لـ5.6 في المئة بالربع الثالث لـ2018-2019

القاهرة – «وكالات»: القاهرة – مباشر: أعلنت وزيرة التخطيط المصرية، ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 5.6 بالمائة خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي 2018–2019 مقارنة بـ 5.4 بالمائة عن الربع المقارن.

وقالت هالة السعيد في بيان اليوم الأربعاء، إنه من المستهدف تحقيق معدل نمو يصل إلى 5.8 بالمائة في الربع الرابع من العام المالي الحالي.

وأوضحت الوزيرة، أن الاستثمار وصافي الصادرات شكلا معا حوالي 85 بالمائة من النمو في النصف الأول من العام المالي الحالي مقابل 71 بالمائة في النصف المقارن.

وأكدت هالة السعيد، تحقيق نمو موجب في القطاعات كافة خلال الربع المنتهي لتشهد عدد من القطاعات الرئيسة أعلى معدلات نمو تمثلت في قطاع الاتصالات ليحقق نسبة 15 بالمائة والاستخراجات بنسبة 12.4 بالمائة، وقطاعي التشييد والبناء وقناة السويس بنسبة 7.9 بالمائة و6.9 بالمائة لكلا منهما.

وأشارت الوزيرة، إلى أن حوالي 64 بالمائة من المساهمة في نمو الناتج المحلي خلال الربع الثالث جاءت من خمسة قطاعات وذلك مقابل نسبة مساهمة بلغت 53 بالمائة العام الماضي لتتمثل تلك القطاعات في قطاع الاستخراجات بنسبة 30 بالمائة، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 9.6 بالمائة، فضلاً عن قطاعي التشييد والبناء والأنشطة العقارية بنسبة 9.5 بالمائة، و8.5 بالمائة لكلا منهما إلى جانب قطاع الاتصالات بنسبة 6.7 بالمائة.

وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري المصرية هالة السعيد

«سوفت بنك» تخطط لإنفاق 4 مليارات دولار لزيادة حصتها بـ «ياهو جابان»

أعلنت شركة «سوفت بنك» أنها تخطط لإنفاق 4 مليار دولار بهدف زيادة حصتها في شركة «ياهو جابان».

وقالت الشركة اليابانية في بيان أمس الأربعاء إنها تخطط لشراء أسهم في «ياهو جابان» بقيمة 456.5 مليار ين (4.2 مليار دولار) من ضمن الأسهم الجديدة التي ستصدرها الشركة.

وأضاف البيان انه بموجب تلك الصفقة فان حصة «سوفت بنك» في «ياهو جابان» سترتفع عند مستوى 45 في المئة من مستوى 12 في المئة في الوقت الحالي.

وتستهدف «سوفت بنك» سعر السهم داخل «ياهو جابان» عند 320 ين.

وبموجب تلك الخطة فان أرباح «سوفت بنك» في العام المالي الجاري والذي سينتهي في مارس 2020 سترتفع بنحو 24 في المئة إلى 890 مليار ين.

وكانت «سوفت بنك» أعلنت اليوم تحقيق زيادة في صافي أرباحها بنحو 6% خلال العام المالي المنتهي في مارس الماضي إلى 425.57 مليار ين.

وعلى صعيد الربع الأخير من العام المالي 2018–2019 فان «سوفت بنك» حققت أرباح بقيمة 84.5 مليار ين، مقابل مستوى 102.3 مليار ين في الربع المقارن العام الماضي.